

تجربة التكامل النقدي في افريقيا، بين الرهانات المتوقعة والنتائج المحققة - المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا (CEMAC) نموذجاً

The experience of monetary integration in Africa, between expected benefets and achieved results, the CEMAC as a model

زين الدين حماشي

¹ جامعة سطيف 1، سطيف (الجزائر) zineddine.hammachi@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2025/12/31

تاريخ القبول: 2025/12/22

تاريخ الارسال: 2025/10/02

ملخص:

يعتبر توحيد العملة ما بين عدة دول وإقامة اتحاد نقدي سياسة وآلية تسعى من خلالها هذه الدول إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال رفع المبادلات التجارية وزيادة الاستثمارات البينية وغيرها، بهدف تشكيل كتلة اقتصادية متكاملة كهدف نهائي، حيث تندرج تجربة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا (CEMAC) في هذا الإطار، يهدف هذا البحث إلى تقييم هذه التجربة بناء على مدى تحقيق الاتحاد النقدي لأهداف التكامل الاقتصادي بصورة عامة، وذلك من خلال دراسة إحصائية لمؤشرات التكامل الاقتصادي وخاصة التجارية منها، من بين أهم النتائج المتوصل إليها هو ضعف الأداء الاقتصادي لهذا الاتحاد فيعتبر من أقل التجارب التكاملية من حيث التكامل الاقتصادي والتجاري، كما يتميز بضعف المبادلات التجارية والاستثمارات البينية، ومن الناحية النقدية فهو اتحاد يتميز بالكبح أو القمع النقدي.

كلمات مفتاحية: المنطقة النقدية، الاتحاد نقدي، الفرنك الافريقي، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا، التكامل الاقتصادي.

تصنيفات JEL : F42، F15، F02

Abstract :

Currency unification among several countries and the establishment of a monetary union are a policy and mechanism through which these countries seek to strengthen economic relations by increasing trade, increasing inter-investment, and other activities, with the ultimate goal of forming an integrated economic bloc. The experience of the Central African Economic and Monetary Union (CEMAC) falls within this framework. This research aims to evaluate this experience based on the extent to which this union achieves the goals of economic integration in general, and monetary union in particular, through a statistical study. Among the most important findings is the weak economic performance of this union, which is considered one of the least integrated experiences in terms of economic and commercial integration. It is characterized by weak inter-investment and weak inter-investment. From a monetary perspective, it is a union characterized by monetary repression.

Keywords: Monetary area, Monetary union, CFA franc, CEMAC, economic integration

JEL Classification Cods : F02, F15, F42

المقدمة:

يعتبر التكامل الاقتصادي شكلا من التقارب الاقتصادي ما بين مجموعة من الدول، فهو مظهر من مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية، ووسيلة تعتمد عليها الدول المتكتلة لتحقيق جملة من الأهداف: الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. يتطلب نجاح المشروع التكاملي توافر جملة من الشروط في الدول الأعضاء بالإضافة إلى ذلك فهو مشروع معقد، فانطلاقا من تجربة الاتحاد الأوربي يتطلب بناء المرور بعدة محطات ومراحل منها: الاتفاقيات التجارية التفضيلية ثم منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي مروراً بالسوق المشتركة، ووصولاً بالاتحاد النقدي والوحدة الاقتصادية.

تضم القارة الأفريقية عددا معتبرا من التكتلات الاقتصادية (منها 8 معترف بها من طرف الاتحاد الأفريقي) وبأشكال مختلفة منطقة التجارة الحرة، سوق مشتركة، مناطق نقدية، تتوزع على مختلف المناطق الجغرافية لإفريقيا، حيث سعت الدول الأفريقية من خلال هذه التكتلات تحقيق جملة من الأهداف؛ يأتي تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير المعاملات الاقتصادية ما بين الدول الأفريقية في مقدمتها، بالإضافة إلى تقليل التبعية للأسواق الخارجية ومنه تخفيض الصدمات الخارجية وإنشاء كتلة اقتصادية منافسة على مستوى الاقتصاد العالمي.

من أولى التجارب التكاملية في القارة الأفريقية نجد منطقة الفرنك الأفريقي، حيث تعتبر شكلا متقدما من التكامل الاقتصادي، فخلافا للنظرية الاقتصادية للتكامل الاقتصادي، لم يمر هذا الاتحاد بالمراحل الأولية التي تسبق تكوين وحدة نقدية، مما يجعله نموذجا خاصا للتكامل الاقتصادي.

تضم منطقة الفرنك الأفريقي 15 دولة أفريقية (معظمها كانت مستعمرات فرنسية) تتخذ من الفرنك عملة وطنية، تتوزع هذه الدول على ثلاث مناطق نقدية، هي: الاتحاد النقدي لوسط إفريقيا (CEMAC) – الجماعة الاقتصادية والنقدية لغرب إفريقيا (UEMOA) – جزر القمر، حيث أنه لكل منطقة فرنك خاص بها، غير قابل للتحويل مع فرنك بقية المناطق وإنما قابل للتحويل فقط مع الفرنك الفرنسي سابقا واليورو حاليا، وفق نظام يعرف بنظام الفرنك الأفريقي (Franc CFA). بهدف حصر حدود موضوع الدراسة سنكتفي في هذا البحث بتقييم تجربة التكامل في المجال النقدي فقط، من خلال عرض وتقييم نظام الفرنك الأفريقي في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) حيث يغطي هذا التكامل مجالين هما:

- المجال النقدي والمتمثل في الاتحاد النقدي لوسط إفريقيا –UMAC-

- المجال الاقتصادي والمتمثل في اتفاقية الاتحاد الاقتصادي لوسط إفريقيا –UEAC-

بناء على ما سبق، فإن إشكالية البحث تتمثل في الآتي:

إلى أي مدى نجح نظام الفرنك الأفريقي في دول الاتحاد الاقتصادي النقدي لوسط إفريقيا في بناء وتعزيز مشروع التكامل؟

لتسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو نظام الفرنك الأفريقي وماهي مرتكزاته؟

- ما هي قنوات تأثير نظام الفرنك الأفريقي على الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا؟

- هل عمل الاتحاد النقدي على تحسين الترابط والاندماج الاقتصادي ما بين الدول الأعضاء فيه؟
- للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على دراسة إحصائية وصفية، من خلال عرض تطور المؤشرات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي على غرار نسبة التجارة البينية والاستثمارات البينية ومستوى التنوع الاقتصادي وغيرها داخل الاتحاد. للإحاطة بالموضوع فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام:
- القسم الأول يتناول جوانب مختلفة من نظام الفرنك الأفريقي كنظام واتحاد نقدي له تاريخ ومركزات؛
- القسم الثاني تم فيه تقديم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط افريقيا (CEMAC)؛
- القسم الثالث تم فيه تقييم تجربة الاتحاد النقدي من خلال مؤشرات واحصائيات تتعلق أساساً بأداء هذا الاتحاد من ناحية التكامل الاقتصادي ما بين دوله.

1-منطقة الفرنك ونظام الفرنك الافريقي: قبل التطرق إلى منطقة الفرنك في افريقيا، من المهم الإشارة إلى منطقة الفرنك بوصفها الإطار العام الذي نشأت فيه منطقة الفرنك في افريقيا.

تشير منطقة الفرنك إلى البلدان التي تستخدم الفرنك كعملة رسمية لها، والتي كانت مرتبطة به من عام 1945 إلى عام 1999 بالفرنك الفرنسي ومنذ عام 1999 باليورو. وتغطي ثلاث مناطق جغرافية:

- **فرنسا:** تمثل مركز نظام الفرنك بعملتها الخاصة (الفرنك الفرنسي -FF- ثم اليورو) والتي ترتبط بها جميع أشكال الفرنك الأخرى ومع اليورو بعد عام 1999، تم إنشاء مناطق الفرنك الأخرى بواسطة فرنسا.
- **منطقة الفرنك الباسيفيكي:** تغطي المستعمرات الفرنسية السابقة في المحيط الهادئ بعملة مشتركة؛ الفرنك الباسيفيكي - FPP.

- **منطقة الفرنك في أفريقيا:** كانت تشمل جميع الدول الافريقية التي تستخدم الفرنك كعملة رئيسية، ثم بعد استقلال الدول الافريقية أصبح يقصد بها الدول الافريقية التي مازالت تستخدم الفرنك والمرتبطة بصورة مباشرة بالفرنك الفرنسي ثم الأورو، تتألف حالياً من 15 دولة في وسط وغرب أفريقيا، موزعة على ثلاث مناطق، يجمعها استعمال الفرنك الافريقي.

1-1 منطقة الفرنك الافريقي: تشير إلى مختلف البلدان في افريقيا التي تستخدم عملة الفرنك الافريقي (Franc CFA) والمثبت منذ نشأته بالفرنك الفرنسي ثم منذ 1999 بالأورو، تتكون منطقة الفرنك في أفريقيا من ثلاث مناطق نقدية مستقلة، تضم دولا من غرب ووسط افريقيا، كانت كلها مستعمرات فرنسية -باستثناء غينيا بيساو-.

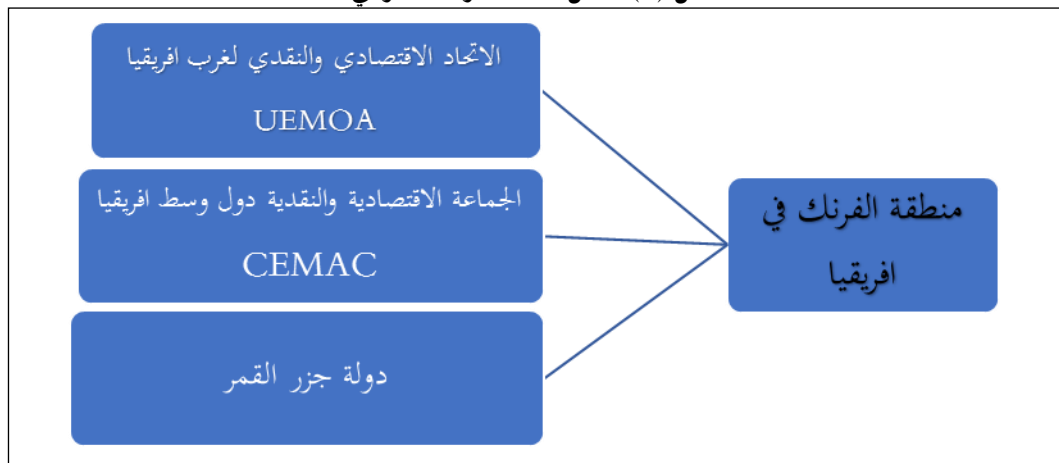
فبعدما كانت هذه العملة -Franc CFA- تعني فرنك المستعمرات الفرنسية في افريقيا (Franc des Colonies) Françaises en Afrique) ومستخدم من طرف جميع دول منطقة الفرنك، أصبحت منطقة الفرنك الأفريقي تضم ثلاث عملات تتساوى قيمتها مع الفرنك و/أو مع اليورو ، ولها نفس التسمية (Franc CFA) ولكن مدلولها مختلف: فهي

تعني فرنك المجموعة المالية الأفريقية لغرب أفريقيا بالنسبة لدول غرب أفريقيا، وتعني فرنك المجموعة المالية لوسط أفريقيا بالنسبة لدول وسط أفريقيا، وتعني فرنك المجموعة القمرية بالنسبة لدولة جزر القمر، تشترك هذه العملات في كونها مثبتة بالفرنك الفرنسي ثم باليورو بسعر صرف موحد ولكنها غير قابلة للتحويل بينها، تتمثل المناطق الثلاثة المشكلة لمنطقة الفرنك الأفريقي في: (Viedie, 2018, p.10) :

- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA): أنشئت في 10 يناير 1994 وتضم ثماني دول أعضاء هي: بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال وتوغو. ترتبط هذه البلدان الواقعة في غرب أفريقيا بعملة مشتركة، وهي الفرنك الأفريقي (فرنك المجموعة المالية في أفريقيا (منذ عام 1958))، ترميزه الدولي هو -XOF- الذي يديره البنك المركزي للاتحاد (البنك المركزي لدول غرب أفريقيا BCEAO)
- جماعة دول وسط أفريقيا (CEMAC): سيتم التطرق إليه لاحقاً؛
- جزر القمر: تستخدم هذه الدولة فرنكا خاصا بها هو "فرنك جزر القمر" مثبت بسعر صرف ثابت مع الأورو بمعدل 1 يورو = 491,968 فرنك قمري، ترميزه الدولي هو KMF .

بالرغم من أن الفرنك الأفريقي مرتبط الآن مع اليورو -بعدما كان مرتبطا بالفرنك الفرنسي إلى غاية 1999- بسعر صرف ثابت (1 يورو = 655.957)، في حين تم تثبيت سعر فرنك جزر القمر تحت المعدل: 1 يورو = 491.968 فرنك قمري، فلا يعتبر عملة موحدة للدول الخمس عشرة، فلكل منطقة فرنك أفريقي خاص بها، ففي جزر القمر نجد "الفرنك الأفريقي القمري" (ترميزه الدولي - KMF -)، في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا يتعامل بـ "فرنك الجماعة المالية الأفريقية" وتحت ترميز دولي هو -XOF- وفي المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا يتم التسديد بـ "فرنك التعاون المالي لوسط أفريقيا" وتحت ترميز دولي -XAF-، يمكن تمثيل هيكل منطقة الفرنك الأفريقي من خلال الشكل الموالي:

شكل (1) هيكل منطقة الفرنك الأفريقي



المصدر: من اعداد الباحث

1-2- نشأة الفرنك الأفريقي: تعود جذور الفرنك الأفريقي إلى 9 سبتمبر 1939 وفي سياق الاجراءات المتعلقة بالحرب العالمية الثانية، تم استصدار قانون في فرنسا يتعلق بنظام الصرف يطبق على جميع المستعمرات الفرنسية، حيث كان لكل دولة

فرنك خاص بها ولكنه مرتبط بالفرنك الفرنسي وله سعر صرف خاص به، وبعد الحرب العالمية الثانية تم الاحتفاظ بفكرة الوحدة النقدية. (Coquet & Daniel, 1992, p.242)

ظهر الفرنك الافريقي -Franc CFA(colonies française en Afrique)- سنة 1948 عندما تم تعويض جميع الفرنكات المتداولة في المستعمرات الافريقية بعملة واحدة عرفت بـ: Franc CFA أي فرنك المستعمرات الفرنسية في إفريقيا (Franc des Colonies Françaises en Afrique)، ويرتبط بالفرنك الفرنسي -FF- بسعر صرف ثابت.

بقي الفرنك الافريقي هو العملة السائدة في الدول الافريقية حتى بعد حصول دوله على الاستقلال، باستثناء كلا من مالي وغينيا اللتين قررتا التخلي عنه وانشاء عملة وطنية، لكن عادت مالي لتبنيه سنة 1972 وفي السنة نفسها تخلت موريتانيا عن الفرنك، بالمقابل انضمت غينيا بيساو إلى منطقة الفرنك سنة 1997. (Guillaumont, 2017, p.10)

أول تحديث لمنطقة الفرنك الافريقي جاء في إطار الاتفاقيات الجديدة المبرمة بين فرنسا من جهة ومع البنك المركزي لدول وسط افريقيا (BEAC) سنة 1972 ومع البنك المركزي لدول غرب افريقيا سنة 1973 من جهة ثانية، حيث أعادت هذه الاتفاقية التأكيد على مبادئ منطقة الفرنك (تثبيت الفرنك الافريقي بالفرنك الفرنسي بسعر صرف ثابت - حرية تحويل العملة ما بين الدول الأعضاء لنفس التكتل ومراقبة الصرف اتجاه العالم الخارجي - ضمان فرنسا صرف وتحويل الفرنك الافريقي من خلال حساب الخزينة الفرنسية المفتوح على مستوى البنوك المركزية الثلاثة لدول الفرنك الافريقي).

كما نصت هذه الاتفاقيات على تقليص التمثيل الفرنسي في مجالس البنوك المركزية، حيث انتقل التمثيل الفرنسي في مجلس البنك المركزي لدول وسط افريقيا من النصف إلى الثلث ثم إلى الربع سنة 1974 وانتقل مقر البنك المركزي من فرنسا إلى Yaoundé (الكاميرون)، في حين تقلص تمثيل فرنسا في مجلس إدارة البنك المركزي لدول غرب افريقيا من الثلث إلى 7/1 وانتقل مقر البنك المركزي من فرنسا إلى Dakar (السنغال)، كما عملت هذه الاتفاقية على الرفع من قدرة البنوك المركزية لتمويل الاقتصاد، حيث رفعت سقف تمويل البنك المركزي للاقتصاد في المدى الطويل في حدود 20% (مقارنة بـ 10 و 15% سابقاً)، مما أدى إلى ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 29 % (UEMOA) و 25% (UMAC) سنوياً ما بين 1973 و 1978. (Guillaumont, 2017, p.11)، عرف سعر صرف الفرنك الافريقي عدة تغيرات، نوجزها في الجدول الموالي :

جدول (1) تطور سعر صرف الفرنك الافريقي مع الفرنك الفرنسي ثم الأورو

المعدل	التاريخ	الحدث
1 فرنك افريقي = 1,7 فرنسي	26 ديسمبر 1945	انشاء الفرنك الافريقي
1 فرنك افريقي = 2 فرنك فرنسي	17 أكتوبر 1948	تخفيض الفرنك الفرنسي
1 فرنك افريقي = 0,02 فرنك فرنسي	1 جانفي 1960	إقامة فرنك فرنسي جديد
1 فرنك افريقي = 0,01 فرنك فرنسي	12 جانفي 1994	تخفيض الفرنك الافريقي
1 فرنك افريقي = 0,0015245 يورو	1 جانفي 1999	انشاء العملة الاوروبية المشتركة

Source : Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest. (BCEAO)

تنقسم منطقة الفرنك في أفريقيا إلى منطقتين (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا)، ولكل منطقة بنكا مركزيا خاصا بها ويعمل بصورة مستقلة عن البنك المركزي للمنطقة الأخرى، رغم أنهما يعملان في منطقة الفرنك ويخضعان لسلطة نقدية واحدة والمتمثلة في الخزينة الفرنسية.

1-3 ركائز منطقة الفرنك: يقوم نظام الفرنك الأفريقي على الركائز الآتية: (Bedzigui, 2012, p538)

- **تثبيت الفرنك الأفريقي بسعر صرف ثابت مع الفرنك الفرنسي ثم مع الأورو:** تقوم منطقة الفرنك الأفريقي على نظام الصرف الثابت، ولكن ليس بالذهب أو بسلة من العملات؛ بل بالفرنك الفرنسي، حيث تم تحديد هذا المعدل بـ **1 فرنك فرنسي = 1,7 فرنك أفريقي سنة 1945**، حيث عرف هذا المعدل عدة تغيرات فيما بعد نتيجة عدة عوامل (سيتم عرض هذه التغيرات لاحقا). بعد تحول فرنسا إلى العملة الأوروبية المشتركة "الأورو" تم ربط الفرنك الأفريقي بهذه الأخيرة وفق المعدل 1 أورو = 655.957 فرنك أفريقي ابتداء من 1999، ولا يزال هذا السعر قائما لحد الساعة.

- **ضمان الخزينة الفرنسية تحويل الفرنك الأفريقي إلى الأورو (الفرنك الفرنسي سابقا) بمعدل صرف ثابت بدون شروط ودون حدود،** إذا طلبت دول منطقة الفرنك التحويل، لكن ما يلاحظ هو أن هذه الأخيرة لم تلجأ كثيرا إلى طلب التحويل خاصة بعد 1990 (Abdoulaye, Gueye, 2024).

- **إيداع نسبة من احتياطي صرف دول منطقة الفرنك الأفريقي على مستوى الخزينة الفرنسية:** بموجب الاتفاقية التي تقوم عليها منطقة الفرنك الأفريقي، تلتزم الدول الأفريقية الخمس عشرة بإيداع نسبة من احتياطي صرفها في حساب خاص يسمى بحساب العمليات (compte d'opérations) على مستوى الخزينة الفرنسية، يخصص هذا الحساب لتسديد المدفوعات الخارجية للدول الأفريقية، يمكن أن يكون هذا الحساب دائنا (الرصيد موجب أي المدفوعات أقل من الاحتياطي) أو مدينا، ففي الحالة الأولى تدفع الخزينة للدول الأعضاء عائدا بمستوى العوائد المدفوعة في الأسواق المالية، أما إذا كان مدينا، فتلتزم الخزينة الفرنسية بتوازنه ويعتبر المبلغ الذي اضافته قرضا وتلتزم الدول الأفريقية الأعضاء بدفع فوائد عليه للخزينة الفرنسية، كانت هذه النسبة عند التأسيس أي من 1948 وإلى غاية 1973 في حدود 100%، ثم تم تخفيضها إلى 65% سنة 1973، ليتم تخفيض هذه النسبة إلى حدود 50% سنة 2005 بالنسبة للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا وسنة 2009 بالنسبة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، لكن بداية من أبريل 2021 تم غلق هذا الحساب وتم تحويل الاحتياطيات على مستوى البنك المركزي لمنطقة الفرنك الأفريقي.

- **حرية انتقال رؤوس الأموال بين منطقة الفرنك الأفريقي وفرنسا، مع إمكانية قيام البنك المركزي بفرض قيود على الصرف فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء بمنطقة الفرنك.**

2- الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)

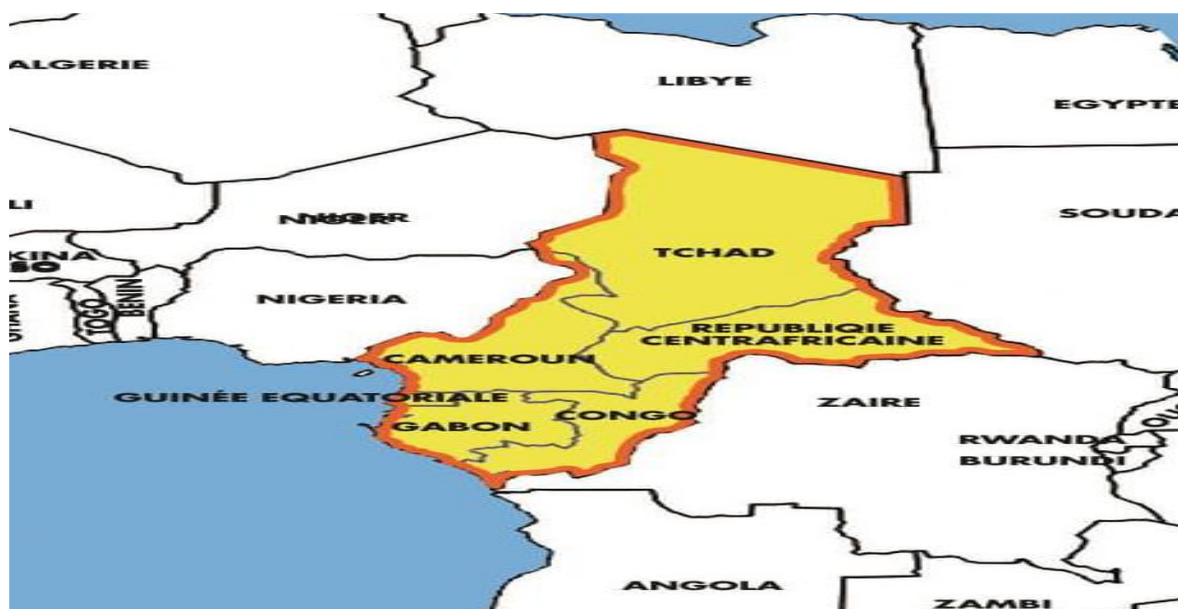
1-2 تقديم الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا: هي عبارة عن تكتل اقتصادي أفريقي، تضم كلا من : الكاميرون

– الكونغو – الغابون – غينيا الاستوائية – جمهورية إفريقيا الوسطى – التشاد، بدأت كاتحاد جمركي تأسس سنة 1959 تحت

مسمى "الاتحاد الجمركي الاستوائي - UDE -"، عرفت سنة 1961 انضمام الكاميرون إلى الاتحاد الجمركي، سنة 1964 وبمعاصمة الغابون تم المصادقة على اتفاقية تأسيس "الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط افريقيا - UDEAC"، انضمت غينيا الاستوائية إلى هذا الاتحاد سنة 1983، وفي 16 مارس 1994 تم الإعلان عن تأسيس الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا. (CEMAC, 2025, voir le ;1-9-2025)

تبادل هذه الدول عملة واحدة، وهي الفرنك الأفريقي، المسمى فرنك التعاون المالي الأفريقي (منذ عام 1972)، (غير قابل للتحويل إلى فرنك المنطقة السابقة)، ترميزه الدولي هو -XAF- يتولى البنك المركزي لدول وسط افريقيا (BEAC) أنشئ سنة 1972 مقره ياوندي - الكاميرون- إدارة الشؤون النقدية، ويمثل الاتحاد النقدي والاقتصادي لوسط أفريقيا سوقاً يبلغ عدد سكانه 65 مليون نسمة ونتاج محلي إجمالي قدره 80 مليار أورو (إحصائيات 2025) موزعة على أكثر من 3 ملايين كيلومتر مربع، مع موارد طبيعية هائلة.

شكل (2) تشكيل الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط افريقيا (CEMAC)



المصدر: البنك المركزي لجماعة دول وسط افريقيا

الجدول الموالي يبين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية المتعلقة بمنطقة الفرنك لوسط افريقيا

جدول (2) بعض المؤشرات الكلية لجماعة دول وسط افريقيا (CEMAC)

2023	2022	2021	2020	
98	98.6	86.77	78.5	الناتج المحلي الإجمالي (مليار يورو)
2.5	2.8	1.8	-1.8	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
5.7	5.6	2.6	2.3	معدل التضخم
1615.4	1628.5	1656.4	1486.3	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)

المصدر: بنك الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا (BEAC)

يتبين من الجدول أن منطقة وسط افريقيا هو تكتل متواضع من حيث الحجم الاقتصادي، فنتاجه المحلي لا يتعد 100 مليار يورو، ويسجل معدلات نمو ضعيفة مع حصة متدنية من نصيب الفرد من الناتج، في حين يسجل معدلات تضخم مقبولة نسبياً.

2-2 هيكليها: من الناحية المؤسساتية، فإن تكتل CEMAC يتكون من تكتلين -لكل منهما اتفاقية خاصة- هما: (Avom, 2007, p. 5)

2-2-1 الاتحاد النقدي لوسط افريقيا - UMAC- : هي عبارة عن منطقة نقدية أنشأتها فرنسا بموجب اتفاقية ثنائية بينها وبين مستعمراتها في وسط افريقيا (الكاميرون - الكونغو- الغابون - غينيا الاستوائية - جمهورية افريقيا الوسطى - التشاد)، حيث يتم التعامل بعملة موحدة - فرنك التعاون المالي لوسط افريقيا (Franc CFA) مثبتة بسعر ثابت مع الفرنك الفرنسي (ثم باليورو)، حيث تضمن فرنسا إمكانية تحويل هذه العملة إلى الفرنك الفرنسي (الأورو لاحقاً) مقابل إيداع دول الاتحاد النقدي نسبة من احتياطات صرفها في حساب (compte d'opérations) خاص مفتوح على مستوى الخزينة الفرنسية، يخضع الاتحاد النقدي لسلطة بنك مركزي موحد هو البنك المركزي لدول وسط افريقيا - BEAC - حيث تشكل هذه المنطقة بالإضافة إلى الاتحاد النقدي لغرب افريقيا - UEMOA وكذا جزر القمر منطقة الفرنك الافريقي.

يهدف هذا الاتحاد إلى التحكم في أسعار التضخم بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى اعداد سياسة نقدية مشتركة من شأنها المساعدة في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية والالتزام بتحقيق مؤشرات التقارب الاقتصادي، ويأتي استقرار الميزانية في مقدماتها، لتحقيق هذه الأهداف، وضع الاتحاد قاعدتين أساسيتين هما: (Avom & Gbetnkoum, 2003, p.110)

- تسقيف نسبة تمويل البنك المركزي للميزانية العامة بـ 20% من إجمالي موارد هذه الأخيرة لأخر سنة مالية؛ وذلك بهدف تخفيض المخاطر النقدية لتمويل عجز الميزانية؛
- تسقيف نسبة تمويل الخزينة الفرنسية للبنك المركزي لدول الاتحاد (BEAC) عندما يكون حسابه المفتوح على مستوى الخزينة الفرنسية مديناً، وذلك في الحدود التي تكون فيها حقوقه الصافية على الخارج تتجاوز نسبة 20 % من التزاماته الجارية (معدل تغطية الإصدار النقدي)؛

2-2-2 الاتحاد الاقتصادي لوسط افريقيا - UEAC- : كتكملة للتكامل النقدي، تسعى الدول الأعضاء من وراء الاتحاد الاقتصادي إلى خلق تكامل في المجال الحقيقي، من خلال الإلغاء التدريجي والكامل لمختلف الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام انتقال السلع والخدمات ما بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تحسين تنافسية الأنشطة الاقتصادية والمالية والعمل على إيجاد تقارب وتنسيق في مجال اعداد وتنفيذ السياسات المالية

2-3 أهدافها: تتمثل المهمة الرئيسية لـ CEMAC في تطوير مساحة متكاملة وتعزيز التنمية المتناغمة فيها، من أجل تحقيق الأهداف التالية: (CEMAC, 2025)

- ضمان الإدارة المستقرة للعملة المشتركة (الفرنك الأفريقي)؛
- تأمين البيئة المناسبة للأنشطة الاقتصادية والأعمال بشكل عام؛
- توحيد السياسات القطاعية الوطنية لتحقيق تكامل أكبر على الدوام؛

- إقامة اتحاد وثيق بشكل متزايد بين شعوب الدول الأعضاء لتعزيز تضامنها الجغرافي والإنساني؛
- تعزيز الأسواق الوطنية من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة داخل المجتمع؛
- تنسيق برامج التنمية وتوحيد المشاريع الصناعية؛
- إنشاء سوق مشتركة حقيقية.

2-4 معايير التقارب الاقتصادي للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا: بهدف تقريب مستوى الأداء الاقتصادي

للدول الأعضاء، ولرفع مستوى التنسيق فيما بينها، تم وضع معايير للتقارب الاقتصادي على النحو الآتي: (Abdoulaye,

Gueye, 2024, p. 30)

- ✓ معدل التضخم لا يتعد 3% سنوياً؛
- ✓ نسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتعد 70%؛
- ✓ رصيد الميزانية المرجعي (يتضمن قاعدة لادخار عوائد النفط) أكبر من 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ عدم تراكم المدفوعات المستحقة.

تخضع هذه المعايير لمتابعة دورية (كل 6 أشهر) من طرف لجنة مشتركة هي "لجنة التقارب لمنطقة الفرنك" تتألف من أعضاء من المناطق النقدية الثلاثة المشكلة لمنطقة الفرنك بالإضافة إلى فرنسا.

3- تقييم تجربة الاتحاد النقدي لوسط افريقيا: يعتبر توحيد العملة ما بين عدة دول وإقامة اتحاد نقدي سياسة وآلية تسعى من خلالها هذه الدول إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال رفع المبادلات التجارية وزيادة الاستثمارات البينية وغيرها، بهدف تشكيل كتلة اقتصادية متكاملة، تندرج تجربة الاتحاد النقدي لوسط افريقيا (CEMAC) في هذا الإطار، حيث وضعت دول الاتحاد جملة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها من وراء هذا الاتحاد النقدي، وبالتالي فإن تقييم هذه التجربة ستم بناء على مدى تحقيق نظام الفرنك الافريقي لأهداف التكامل الاقتصادي بصورة عامة والاتحاد النقدي على وجه الخصوص.

3-1 تركيز منطقة الفرنك على استهداف التضخم على حساب رفع التشغيل والنمو الاقتصادي: سبقت الإشارة إلى أنه من بين معايير التقارب الاقتصادي ضرورة محافظة دول منطقة الفرنك على مستوى تضخم في حدود 3%، حيث يعتبر هذا المعيار أهم هدف في منطقة الفرنك، الجدول الموالي يبين تطور معدل التضخم في دول الجماعة.

جدول (3) تطور معدل التضخم لدول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا (%)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم	2.0	3.2	2.5	1.1	0.9	2.3	2.4	2.3	2.6	5.6	5.7

Source; Institut d'émission des États membres de la Communauté Économique et Monétaire de l'Afrique Centrale, statistique économique et monétaire.

يتبين من خلال الشكل أن معدلات التضخم في منطقة cemarac منخفضة ومستقرة عند الحدود التي أقرتها الجماعة والمتمثلة في 3% ، وذلك راجع بالأساس إلى استحداث حساب خاص لهذه المهمة يعرف بـ حساب الاستغلال أو العمليات (compte d'exploitation)، (عبارة عن حساب مفتوح على مستوى الخزينة الفرنسية تودع فيه نسبة من احتياطات النقد الأجنبي لدول منطقة الفرنك - كانت النسبة 100% ثم خفضت إلى 65% ثم خفضت إلى 50% سنة 2005 - مقابل تدخل الخزينة الفرنسية لضمان الاستقرار النقدي في المنطقة عندما تنخفض نسبة احتياطات النقد الأجنبي إلى 20%) حيث يعمل كحساب جاري مع تسهيلات السحب على المكشوف، مما لا يترك مجالاً كبيراً لسياسة نقدية نشطة. تتلخص آلية هذا الحساب في أنه عندما تنخفض نسبة تغطية الاحتياطي (احتياطات النقد الأجنبي / التزامات البنك المركزي قصيرة الأجل) إلى أقل من 20% لمدة ثلاثة أشهر متتالية، فلا بد من اتخاذ تدابير مثل زيادة أسعار الفائدة الرسمية وخفض أسقف إعادة التمويل لحماية سعر التعادل. ومن الناحية العملية، لم يصل معدل تغطية الاحتياطات أبداً إلى مستويات مثيرة للقلق نظراً لأن منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا حافظت دائماً على المستويات الصحية للاحتياطات. وهناك مؤشر مماثل للتغطية هو نسبة تغطية العملة، وهي نسبة احتياطات النقد الأجنبي إلى قيمة العملة المادية المتداولة (أي الأوراق النقدية المعدنية). (Cissé & Gueye, 2024, p.5)، الجدول الموالي يوضح ذلك

جدول (4) تطور نسبة احتياطات النقد الأجنبي لدول منطقة الفرنك لغرب أفريقيا من الناتج المحلي في الخزينة الفرنسية

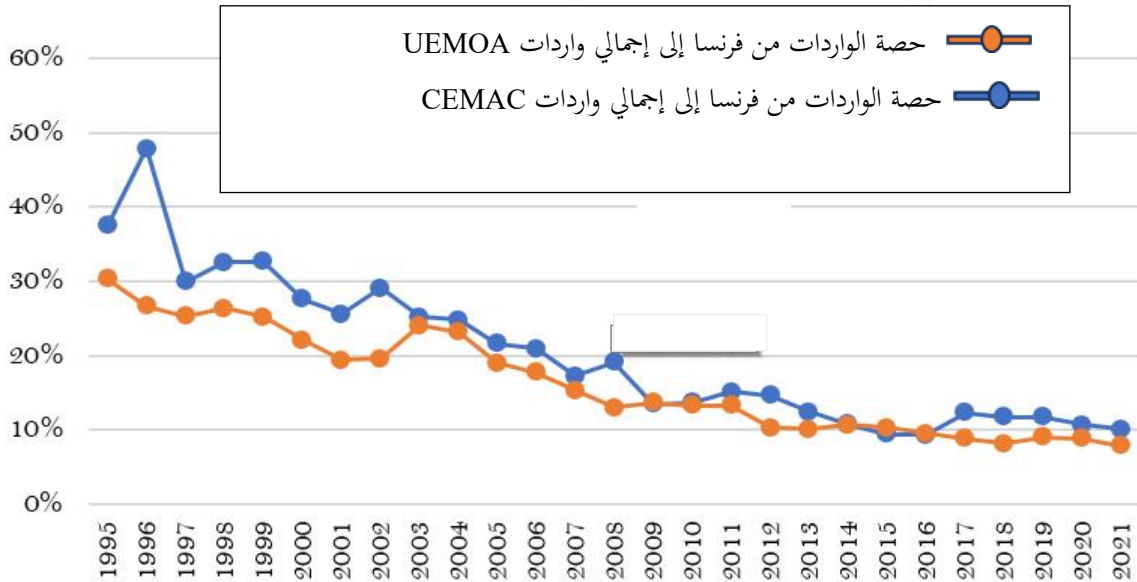
السنة	نسبة احتياطات النقد الأجنبي المودعة في حساب الاستغلال من الناتج المحلي الإجمالي
2008	16.2
2009	19.1
2010	20.1
2011	19.9
2013	17.5
2014	14.7
2015	11.1
2016	10.9
2016	8.9
2017	9.2
2018	10.4
2019	11.7
2020	12.8
2021	14.1

Source ; Abdoulaye Cissé, Souleymane Gueye, Sénégal : Abandon du franc CFA est une exigence économique et sociale pour retrouver la souveraineté économique, HALL open science, 5 mars 2024, p6.

يتضح من الجدول ان دول منطقة الفرنك تحتفظ بنسبة معتبرة من مواردها من النقد الأجنبي لدى في شكل احتياطات لدى الخزينة الفرنسية، حيث بلغت كمتوسط خلال الفترة من 2007 إلى 2021 ما يعادل 14,26% من ناتجها المحلي الإجمالي، مما يعني فقدان هذه الدول لموارد ضخمة كان يمكن توظيفها واستثمارها في الداخل، للرفع من النمو الاقتصادي ومعدلات التشغيل. من جهة ثانية، فإن البنوك المركزية لدول منطقة الفرنك وبمقتضى توصيات الخزينة الفرنسية وضعت عدة تدابير احترازية لعدم انخفاض النسب السابقة عن المستوى المطلوب، بحيث توصي البنوك التجارية على تقليل منح القروض للمؤسسات أو العائلات من خلال رفع معدة الإقراض الذي يصل إلى 15% مما يقلل من فرص التمويل ويشكل عائقاً أمام الاستثمارات ومنه مستويات النمو والتشغيل (Herrera, 2021, p.32).

2-3 تراجع أهمية فرنسا والدول الأوروبية في التجارة الخارجية لدول منطقة الفرنك: من بين أهم أهداف فرنسا من إقامة منطقة الفرنك الأفريقي هي ربط هذه الدول تجارياً مع فرنسا، بالمقابل، من المفروض أن يعمل تثبيت الفرنك الأفريقي بالفرنك الفرنسي ثم بالأورو على تعزيز وتشجيع التجارة الخارجية ما بين الطرفين، ما يلاحظ في هذا الشأن أن أهمية فرنسا في التجارة الخارجية لكلا المنطقتين المشكلتين لمنطقة الفرنك قد تراجعت تراجعاً حاداً، حيث انتقلت حصة فرنسا من واردات دول CEMAC من 37% سنة 1995 إلى 10% سنة 2021، الظاهرة نفسها بالنسبة لدول UEMOA حيث انتقلت حصة وارداتها من فرنسا من 30% سنة 1995 إلى أقل من 10% سنة 2021، هذا التراجع قابله زيادة أهمية الصين ودول أخرى في التجارة الخارجية لدول منطقة الفرنك، يمكن هذا الاتجاه من خلال الشكل الموالي:

شكل (4) حصة الواردات من فرنسا على إجمالي واردات منطقة الفرنك (1995-2021)



Source des données : Base de données BACI, 2023

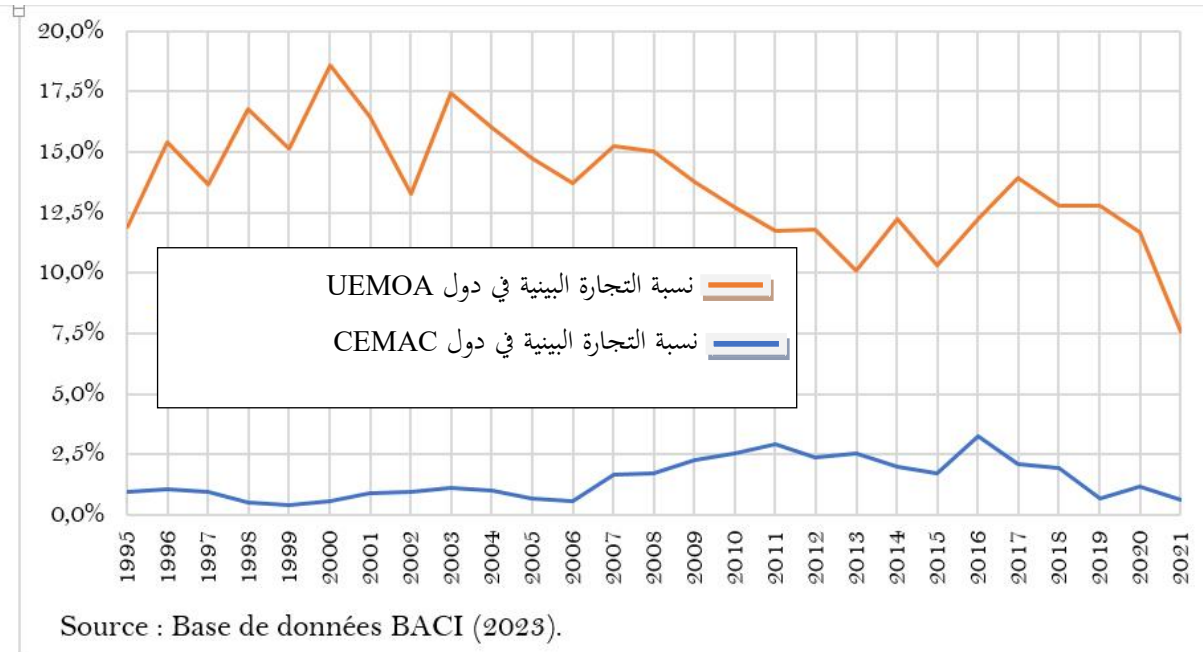
من خلال الشكل يتضح أن تجارة منطقة الفرنك بدأت بالتراجع بشكل حاد مع فرنسا التي تعتبر ركن أساسي في نظام الفرنك، وتزامن ذلك مع تخفيض الفرنك سنة 1994.

الظاهرة نفسها يمكن تسجيلها مع الصادرات، حيث لا تشكل أي دولة من دول منطقة الفرنك شريك تجاري مهم مع فرنسا في مجال الصادرات، فعلى سبيل المثال أهم الشركاء التجاريين لفرنسا في القارة الأفريقية في مجال التصدير سنة 2021 هم: المغرب (0.96% من صادرات فرنسا) ثم الجزائر (0.75%) ثم تونس (0.57%) ثم مصر (0.33%) ثم جنوب إفريقيا (0.33%)، بينما نجد أن دول منطقة الفرنك اتجهت أكثر نحو الدول الآسيوية وتأني الصين والهند في مقدمة الشركاء التجاريين لهذه الأخيرة. (Théophile, 2023, p. 16)

تجدر الإشارة إلى أن فرنسا كانت أهم شريك تجاري لمنطقة الفرنك، فعلى سبيل المثال: سنة 1970 كان 50% من واردات منطقة الفرنك مصدرها فرنسا.

3-3 التجارة البينية في منطقة الفرنك الأفريقي: يعتبر تشجيع التجارة البينية ما بين دول الاتحاد أول هدف لأي تكامل اقتصادي ونتيجة مباشرة له، من خلال ما يعرف في نظرية التكامل الاقتصادي بـ "خلق وتحويل التجارة"، لكن هذا الأثر لم يظهر في حالة منطقة الفرنك بقسميها (CEMAC و UEMOA)، فالتجارة البينية لدول وسط إفريقيا (CEMAC) كانت لازالت ضعيفة جدا فهي لا تتجاوز 1% من إجمالي التجارة الخارجية لدول الاتحاد، أما بالنسبة لدول غرب إفريقيا (UEMOA) فقد عرفت تراجعا كبيرا، حيث انتقلت من 12,5% سنة 1995 إلى 7,5% سنة 2021، نسبة التجارة في منطقة الفرنك تبقى بعيدة عن نسبة التجارة البينية في إفريقيا والتي بلغت 20% سنة 2021، الشكل الموالي يوضح التجارة البينية لمنطقة الفرنك الإفريقي، الشكل الموالي يرصد تطور هذه النسبة

الشكل (5) التجارة البينية في منطقة الفرنك الإفريقي خلال الفترة 1995-2021



يتضح من خلال الشكل أن التجارة البينية في الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) عرفت تراجعا خلال الفترة 2003-2021 بعدما عرفت تحسنا متواضعا ما بين 1995-2000، في حين بقيت التجارة البينية في دول غرب إفريقيا ضعيفة وهامشية.

3-4 هيكل التجارة الخارجية في المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا: يرتبط تطور التجارة الخارجية لأي دولة أو

منطقة ارتباطاً وثيقاً بدرجة التنوع الاقتصادي والتجاري، حيث يمكن أن نفترض وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، فكلما كان هيكل الاقتصاد والتجارة الخارجية متنوعاً أي أنها تنتج وتصدر عدداً كبيراً من المنتجات كلما كانت التجارة الخارجية مزدهرة، وكلما أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي والذي يعرف بمعدل الانفتاح التجاري، سيتم فحص هذه المتغيرات الثلاثة في منطقة الفرنك على النحو الآتي:

3-4-1 معدل الانفتاح التجاري: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) في تكوين

الناتج المحلي الإجمالي، الجدول الموالي يبين هذا المؤشر في منطقة الفرنك:

جدول (5) معدل الانفتاح التجاري في المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا (%)

الفترة	2004-2000	2009-2004	2014-2010	2017-2015
معدل انفتاح منطقة CEMAC على العالم الخارجي نسبة إلى PIB	29	59,59	73.52	54.38
معدل انفتاح دول CEMAC فيما بينها نسبة من PIB	0,76	2,09	2 .99	2 .27

Source : Boua Siriki DEMBELE , intégration économique et monétaire: une étude dynamique des deux zone Francs, revue ; Finance & Finance Internationale, N°21 janvier 2021, p. 11.

يرصد الجدول تطور الانفتاح التجاري لمنطقة (CEMAC) وذلك على مستويين، على مستوى كل منطقة على العالم الخارجي، على مستوى داخل كل منطقة، حيث نلاحظ أن الانفتاح التجاري لهذه المنطقة على العالم الخارجي سجلت تحسناً ملحوظاً خلا فترة الدراسة حيث انتقلت هذه النسبة من حوالي 29% خلال الفترة 2004-2000 إلى حوالي 55% خلال الفترة 2017-2014 وهي نسبة متوسطة على العموم، في حين تعتبر نسبة انفتاح تجارة دول هذه المنطقة على بعضها البعض ضعيفة جداً بحيث لا تتعد 3% من إجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول، مما يعبر عن ضعف التكامل التجاري داخل هذه المنطقة، وذلك راجع في الأساس إلى ضعف التنوع الاقتصادي لهذه الدول وتشابه هيكل تجارتها الخارجية القائم أساساً على تصدير المواد الأولية.

3-4-2 مستوى التنوع التجاري: ما يلاحظ على دول منطقة الفرنك الافريقي أنها تصدر عدداً محدوداً من المنتجات،

والمتمثلة أساساً في مواد أولية، أي أن مستوى التنوع التجاري منخفض جداً، الشيء الذي يجعل اقتصاديات هذه الدول معرضة لصدمات خارجية، سواء تعلق الأمر بانخفاض أسعار هذه السلع المصدرة أو بانخفاض الطلب الخارجي عليه، مما ينعكس سلباً على التوازن الكلي لهذه الدول، الجدول الموالي يبين أهم المنتجات المصدرة من طرف دول وسط افريقيا (CEMAC):

جدول (6) أهم المنتجات المصدرة من طرف دول CEMAC (سنة 2019)

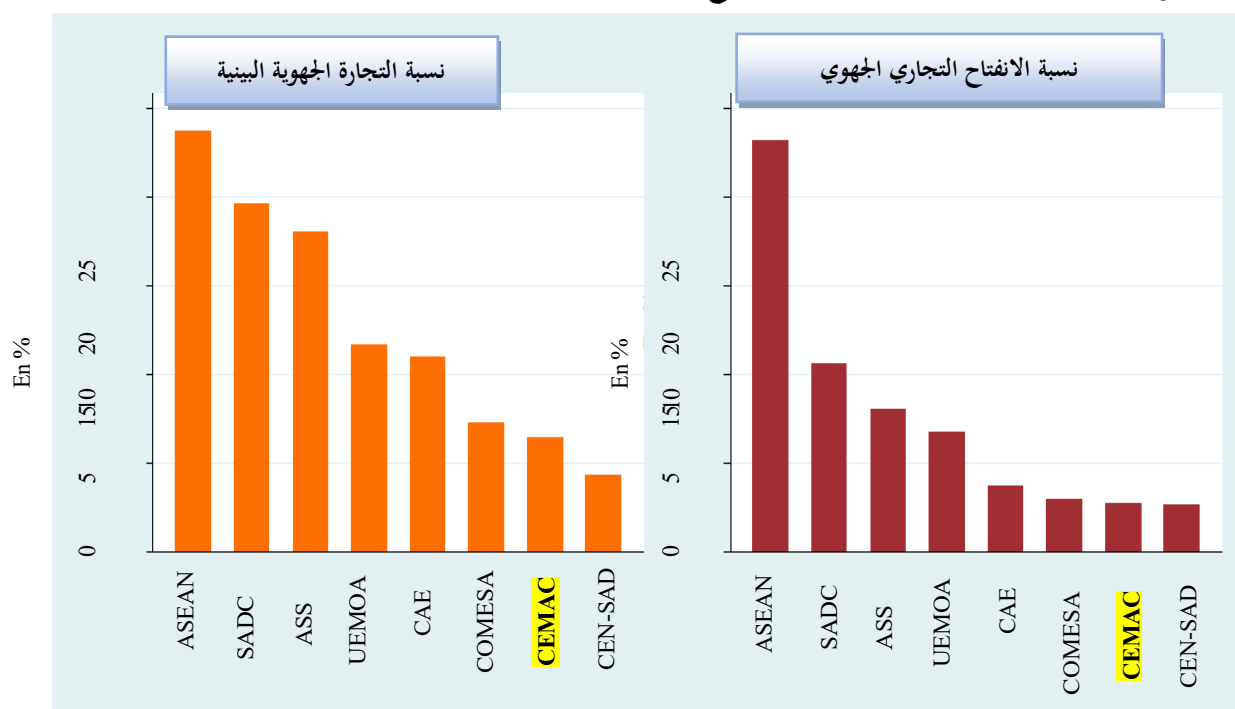
المنتج ومساهمته في إجمالي الصادرات	عدد المنتجات التي تساهم بـ 75% في إجمالي الصادرات			
الكاميرون	البترول (43.2%)	الكافور (8.9%)	الخشب (43.2%)	3
الكونغو	البترول (83.5%)			1
الغابون	البترول (73.8%)	منغنيز (8.5%)		2
غينيا الاستوائية	البترول (66.5%)	غاز طبيعي (19.3%)		2
افريقيا الوسطى	الخشب (32.9%)	القطن (16.8%)	ألماس (14.5%)	4
التشاد	البترول (96.1%)			1
متوسط CEMAC		2		
متوسط افريقيا		26		

Source ; Desire Avom, Quelques réflexions prospectives sur la Zone Franc, L'Europe en formation n° 388 Printemps-Été 2019, p :7.

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات دول جماعة وسط افريقيا تنحصر في عدد محدود من المنتجات، حيث أنه في المتوسط، تمثل سلعتين (02) ما يعادل 75% من قيمة الصادرات، وهو عدد ضعيف جدا مقارنة بمتوسط افريقيا اين تمثل 26 سلعة مصدرة 75% من إجمالي صادرات القارة.

3-3 ضعف التكامل التجاري: يسعى أي تكامل اقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف يأتي في مقدمتها زيادة المبادلات التجارية ما بين الدول الأعضاء في هذا التكامل، وذلك كنتيجة مباشرة للإجراءات التفضيلية (تجارية - ضريبية - تشريعية - نقدية) التي يمنحها التكامل لدوله الأعضاء، لكن ما يلاحظ على تكتل CEMAC أنه أضعف التكتلات الاقتصادية في مجال تطور التجارة البينية مقارنة ببقية التكتلات الاقتصادية، الشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل (6) نسبة التجارة الجهوية البينية ومعدل الانفتاح التجاري لبعض التكتلات الاقتصادية الإقليمية (2010-2017)

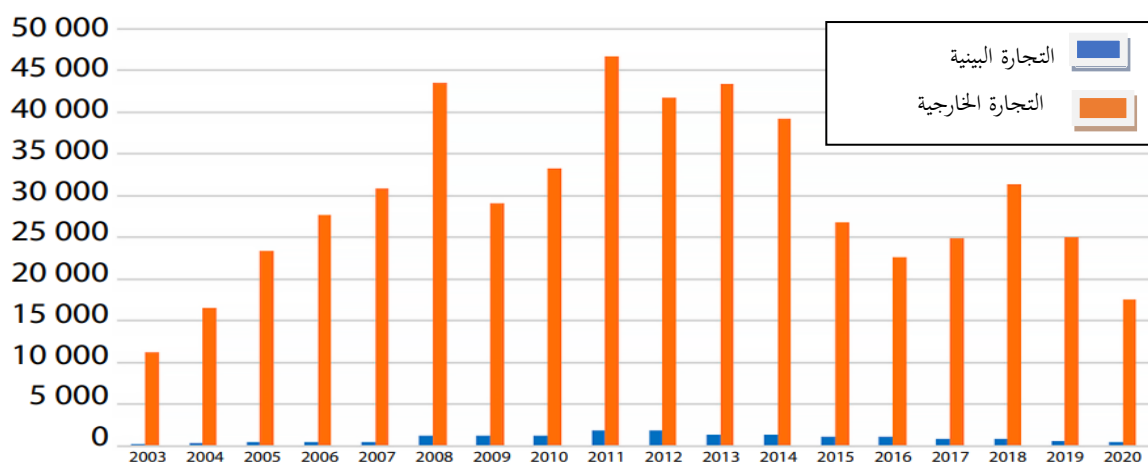


Source : Gabriel Zomo Yebe, L'engagement des pays dans l'intégration régionale CEMAC, FERDI, p ;2

يتضح من خلال الشكل، أن دول التعاون الاقتصادي والنقدي لوسط افريقيا، تصنف في المرتبة ما قبل الأخيرة فيما يتعلق بتطور التجارة البينية ومعدل الانفتاح التجاري مقارنة ببقية التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

كما يمكن الاعتماد على مؤشر نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية بالنسبة لدول CEMAC حيث تعتبر من أضعف التكتلات الاقتصادية الجهوية في هذا الجانب وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (7) التجارة البينية والتجارة الخارجية لدول CEMAC خلال الفترة 2003-2020



Source ; CNUCED ; 2021

يتبين من خلال الشكل أن نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية تعتبر هامشية وضعيفة جداً، وذلك راجع إلى تشابه الهيكل الإنتاجي والتجاري لهذه الدول والمتمثل التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية في شكل سلع خام، وبالتالي لا يوجد مجالات للتبادل التجاري لهذه الدول مع بعضها البعض.

3-4 مستوى التنوع الاقتصادي في منطقة CEMAC: يشير التنوع الاقتصادي إلى عملية زيادة عدد مصادر الدخل والقطاعات الاقتصادية في بلد ما، وتقليل الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات، يعتبر تنوع الهيكل الاقتصادي للدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية -على غرار دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا- من بين أهم أهداف السياسة الاقتصادية لهذه الدول، حيث انه يعمل على استقرار الأداء الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل و منه تقليل الصدمات التي قد يتعرض لها اقتصاديات هذه الدول، الجدول الموالي يبين أداء دول CEMAC من حيث التنوع الاقتصادي:

جدول (7) مؤشر التنوع الاقتصادي في منطقة CEMAC خلال الفترة 1995-2017

2017	2015	2005	1995	
0.34	0.36	0.44	0.31	الكاميرون
0.53	0.54	0.78	0.74	الكونغو
0.63	0.68	0.91	0.44	غينيا الاستوائية
0.67	0.68	0.77	0.8	الغابون
0.37	0.35	0.43	0.37	إفريقيا الوسطى
0.76	0.85	0.73	0.71	التشاد
0.55	0.59	0.76	0.58	CEMAC
0.24	0.25	0.43	0.24	متوسط إفريقيا

Source ; Desire Avom, *Quelques réflexions prospectives sur la Zone Franc, L'Europe en formation n° 388 Printemps-Été 2019, p :8.*

نلاحظ من خلال الجدول ضعف مستوى التنوع الاقتصادي لدول التعاون الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع مؤشر التنوع، حيث أنه كلما ارتفع هذا المؤشر دل على ضعف درجة التنوع الاقتصادي، كما يلاحظ أيضا أن هذه الدول لم تستطع خلال كل هذه الفترة من تحسين أدائها الاقتصادي فيما يتعلق بالتنوع الاقتصادي حيث بقيت قيمته مستقرة (58% سنة 1995 و 55% سنة 2017)، كما يلاحظ أيضا أن دول منطقة CEMAC بعيدة عن متوسط التنوع الاقتصادي لدول إفريقيا (24%).

3-5 التضحية بالنمو الاقتصادي لمواجهة الصدمات الخارجية: تعاني دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا من عجز هيكلي في الميزان الجاري، حيث بلغ هذا العجز (حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي) 4% كمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019-2021 (Centrale Banque des états de l'Afrique, 2021)، نظرا لاعتماد منطقة الفرنك على نظام سعر الصرف الثابت فلا يمكن الاعتماد على سياسة الصرف لعلاج هذا العجز، مما يضطرها إلى اللجوء إلى سياسات تطهير المالية العمومية من خلال خفض الانفاق الحكومي للحفاظ على توازن الميزانية وتقليص الاختلال الخارجي. حيث مثل هذا التخفيض 1 % من الناتج المحلي الإجمالي (حسب صندوق النقد الدولي) وذلك سنة 2022،

بعبارة أخرى تضطر دول منطقة الفرنك إلى تخفيض الانفاق الحكومي ومنه انخفاض نسبة النمو المحلي الإجمالي لعلاج الصدمات الخارجية.

3-6 انحراف سعر صرف الفرنك الافريقي عن سعره التوازني: يقصد بانحراف سعر الصرف الحالة التي يكون فيها سعر الصرف المطبق لا يتناسب مع التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث يتمثل هذا الانحراف في مطابقة سعر الصرف الحقيقي التوازني مع سعر الصرف الفعلي، حيث تمكننا هذه المطابقة من معرفة هل العملة مقيمة بأقل أو بأكبر من قيمتها الحقيقية، وهذا ما يفسر لجوء الدول إلى التعديل المتكرر لسعر صرف عملتها بهدف تحسين تنافسيتها واندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

يمكن ملاحظة وحساب انحراف سعر الصرف من خلال أربعة طرق هي: (Fofack & Zafar, 2023, p.115)

✓ استعمال تقديرات تعادل القوة الشرائية؛

✓ مقارنة الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية لسلوك سعر الصرف التوازني؛

✓ مقارنة الاقتصاد الكلي والمرونات التجارية؛

✓ نماذج التوازن الكلي؛

نظراً لاتباع منطقة الفرنك سعر صرف ثابت مع اليورو، فسعر صرفها الحقيقي يتأثر بصورة مباشرة بتغير سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي (باعتبار دول منطقة الفرنك تصدر مواد أولية تسعر بالدولار الأمريكي)، حيث عرف الفرنك الافريقي انخفاضاً في قيمته خلال الفترة 2001-2002 الذي تزامن مع تبني العملة الأوروبية المشتركة، في حين بدأ بالارتفاع بداية من سنة 2003 (بفعل ارتفاع قيمة اليورو) حيث بلغت نسبة هذا الارتفاع 15% خلال الفترة 2003-2006 ووصلت إلى 20% خلال الفترة 2007-2011 (GNANSOUNOU & Audrey, 2020, p. 54).

أما عن القيمة الحقيقية للفرنك، فحسب عدة دراسات، فقد كان الفرنك الافريقي مقيماً بأكثر من قيمته بنسبة 30% قبل سنة 1994، لكن بفعل تراجع حدود التبادل لدول منطقة الفرنك (انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة + ارتفاع قيمة الفرنك الفرنسي) تم تخفيض قيمة الفرنك سنة 1994، بعد سنة من التخفيض أصبح الفرنك الافريقي مقيماً بأقل من قيمته الحقيقية، لكن هذا الاتجاه تغير، حيث بدأت قيمته الحقيقية بالارتفاع مع بداية سنة 2000 والتي تزامنت مع اطلاق العملة الأوروبية الموحدة، حيث بلغت قيمته الحقيقية زيادة بنسبة 7% في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط افريقيا (CEMAC) و8% بالنسبة لدول غرب افريقيا، استمرت وتيرة ارتفاع قيمة الفرنك الافريقي حيث كان في المتوسط مقيماً بأكبر من قيمته الحقيقية بنسبة 30% خلال الفترة 2009-2022. (GNANSOUNOU & Audrey, 2020, p56)

4- النتائج: بناء على التحليل السابق، فإن تقييم تجربة الاتحاد النقدي في منطقة وسط افريقيا توصل إلى جملة من النتائج نجلها في الاتي:

- منطقة الفرنك في افريقيا عبارة عن منطقة نقدية قائمة على نظام سعر صرف ثابت بين الفرنك الافريقي واليورو، حيث تتكون من ثلاث مناطق هي: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا ودولة جزر القمر؛
- يؤثر نظام الفرنك الافريقي على اقتصاديات الدول الأعضاء من عدة قنوات من بينها: القناة التجارية والنقدية، حيث يسمح نظام سعر الصرف الثابت بزوال خطر الصرف ومنه تقليص تكاليف المبادلات، بالإضافة إلى تسهيل عمليات الاستثمار وتقريب السياسات المالية والنقدية لدول المنطقة؛
- لم يسمح نظام الفرنك الافريقي بتعميق مشروع التكامل الاقتصادي والنقدي ما بين دول الأعضاء فيه، وذلك راجع لعدة عوامل أبرزها: ضعف البنية التحتية – ضعف الهيكل الاقتصادي والتجاري للدول الأعضاء فيه، فمعظمها تعتمد على تصدير عدد محدود من المواد الأولية مما يقلل من فرص الاندماج والتكامل؛
- على عكس أغلب التجارب التكاملية في العالم التي تنطلق من مبادرة دولة أو مجموعة من الدول، فإن الاتحاد النقدي لوسط افريقيا تأسس من طرف دولة ليست عضوا فيه (فرنسا)، بل وأن هذا الأخير هو الذي يدير النظام النقدي لهذا الاتحاد؛
- يعتبر استقرار معدلات التضخم وبعض المؤشرات الكلية؛ على غرار التحكم في عجز الموازنة في منطقة الفرنك؛ من بين أهم النتائج الإيجابية لهذه المنطقة، ويرجع ذلك في الأساس إلى اعتبار هذه المؤشرات أهدافا أساسية في حد ذاتها وأولوية من أولويات السلطة النقدية والحكومة، ولا يرجع إلى كفاءة وفعالية السياسة الاقتصادية المتبعة؛
- تلعب معايير التقارب الاقتصادي الذي أقرته إدارة منطقة الفرنك الافريقي دورا سلبيا على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء، حيث أن هذه المعايير في مجملها تقييدية واحترازية، حيث أن عمل دول الأعضاء على تحقيقها قلص من كفاءة استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال، هناك نقص حاد في تمويل المشاريع في حين تعاني البنوك التجارية من فوائض ضخمة في حجم السيولة؛
- تعتبر منطقة الفرنك الافريقي منطقة نقدية ذات كبح أو قمع نقدي حيث تم تسقيف نسبة الزيادة في الكتلة النقدية ب 20% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين تبلغ هذه النسبة 100% في الاتحاد الأوروبي و150% في جنوب افريقيا، ضعف هذه النسبة في منطقة الفرنك تنعكس سلبا على تمويل الاستثمارات ومنه مستوى النمو الاقتصادي؛

- تقييد حرية دول منطقة الفرنك الافريقي في استخدام سياسة ميزانية توسعية لدعم النمو وإنعاش الاقتصاد، بفعل وجود معايير صارمة تتعلق بضرورة تطهير المالية العامة والتحكم في عجز الميزانية، فهذه الدول تعمل على المحافظة على معدلات عجز منخفض في الميزانية، والذي يكون في الغالب على حساب النمو والتشغيل؛
- السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي لمنطقة وسط افريقيا، المتمركزة أساساً على تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في معدلات التضخم، لا تتماشى مع البناء والهيكلة الاقتصادي لهذه الدول، التي تعاني من ضعف الأداء الاقتصادي، وبالتالي هذه السياسة النقدية لا تخدم السياسة التنموية؛
- ❖ من خلال النتائج المتوصل إليها؛ وكإجابة عن الإشكالية المطروحة؛ فإن المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا (CEMAC) لم تنجح في تعميق مشروع التكامل بل تعتبر من أضعف الكتلت الاقتصادية الإقليمية الموجودة، ليس فقط على المستوى الافريقي بل على المستوى العالمي؛
- من خلال عرض تجربة الاتحاد النقدي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا، يمكن تقديم بعض التوصيات، نجملها في:
- ضرورة الغاء أو على الأقل مراجعة نظام الفرنك الافريقي، فهو نظام استعماري يخدم في الأساس الاقتصاد الفرنسي؛
- على الدول الاعضاء في الاتحاد النقدي تكثيف الجهود لتنمية المبادلات التجارية والاستثمارات البينية، والعمل على تنويع اقتصاداتها؛
- على الدول الأعضاء اجراء تقييم شامل وموضوعي لنظام الاتحاد النقدي، خاصة في ظل ضعف اندماج اقتصاديات الدول الأعضاء للاتحاد؛
- إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والتشغيل من خلال سياسات اقتصادية توسعية، بدل التركيز على ضبط التضخم والالتزام بمعايير التقارب.

Bibliographie

- Désiré Avom et Daniel Gbetnkom. (2003). La surveillance multilatérale des politiques budgétaires dans la zone Cematic : bilan et perspectives. *Monde en développement*, p. 109.
- Abdoulaye, C., Cissé, A., & Souleymane Gueye. (2024, mars 5). , Souleymane Gueye, Senegal : Abandon du franc CFA est une exigence économique et sociale pour retrouver la souveraineté économique. *HAL open science*, p. 3.
- Avom, D. (2007, février). Intégration régionale dans la CEMAC : des problèmes institutionnels récurrents. p. 5.
- Bedzigui, y. (2012). LA ZONE FRANC : UN RELIQUAT D'AVENIR. *annuaire français de relations internationales*, p. 538.
- CEMAC. (2025, 9 30). *cemac.int*. Récupéré sur [cemac.int](https://cemac.int/about/): <https://cemac.int/about/>

- CEMAC, t. d. (s.d.). Consulté le 7 2, 2020, sur www.CEMAC.int/histoire:
<http://www.cemac.int/histoire>
- Centrale Banque des états de l'Afrique. (2021). *bulletin économique et statistique*. Yaoundé.
- coquet, B., & Daniel, J.-M. (1992, juillet). Quel avenir pour la zone de franc ? *Observations et diagnostics économiques*, p. 242.
- Coulibaly, I. (2017, february). costs and benefits of the CFA Franc. *World policy*.
- GNANSOUNOU, S. U., & Audrey , V.-C. (2020). Mésalignement du taux de change effectif réel : Quand faudra-t-il de nouveau dévaluer le franc CFA . *Banque Africaine de Développement – Working Paper*, p. 25.
- Harrison, A., Dalkiran, E., & Elseyy , E. (2006). *Business international et mondialisation*. Bruxelles: De boek.
- Herrera, R. (2021). *La monnaie. Du pouvoir de la finance à la souveraineté des peuples*. Genève: édition CETIM.
- Hippolyte Fofack et Ali Zafar. (2023, Novembre 8). La Zone CFA est-elle compétitive ? *New African*.
- Patrick Guillaumont, S. G. (2017, 2). La Zone franc en perspective. *Revue d'économie du développement*, p. 10.
- Théophile, T. A. (2023, Novembre 7). , Franc CFA : l'économie politique de deux blocs non communicants. *New African*.
- Viedie, H.-L. (2018, Novembre). e franc CFA : impact sur les taux d'inflation et décroissance des pays d'Afrique de l'Ouest et d'Afrique centrale sur la période 1999 -2017. *Policy center*, p. 10.
- www.uemoa.int/fr/le-traite-modifie. (consulté le ; 1-9-2025).